مداخلة بعنوان : الجزائر و انهيار أسعار البترول

الدكتوراه الباحثة : بلقايد ثورية
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة طاهري محمد "بشار" – الجزائر –
طالبة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" (الجزائر) – تخصص : العلوم الاقتصادية –
البريد الإلكتروني : touriabelcaid@yahoo.fr
الدكتور : بن زاير مبارك
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة طاهري محمد "بشار" – الجزائر –
البريد الإلكتروني : benzairmebarek@yahoo.fr

الملخص :

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر. و أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة، و كمثال عن الأزمات؛ الأزمة الحالية المتمثلة في أزمة إنخفاض أسعار البترول. إذ يعتبر البترول مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية كونه يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، و أعقبتها أزمة سنة1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

فقطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة ٩٨%، فالجزائر تتلقى مبيعات نفطها بالدولار الأمريكي في مقابل أنها تستورد أغلب منتجاتها بالأورو، ما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة خاصة عند انخفاضه مقابل العملات الرئيسية أهمها الأورو، و هذا ما حدث فعلا سنة ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية : الأزمة، إدارة الأزمات، البترول.

Résumé :

Le concept de crise s'est répardu dans la la société contempnaire. Il est devenu d'une façon ou d'une autre l'aspect touchant tout les secteur de la vie. La crise économique actuelle est dûe à la baisse du prix du pétrole. Celui-ci est considéré comme matiere vitale à l'industrie et au commerce international du fait

de son impact sur l'activité économique. Il a été associé à l'histoire économique moderne par son impact dans l'élaboration de la carte économique mondiale.

De tout temps, les changements du prix de l'or noir ont affecté les économies des pays du monde particuliérement après la crise de 1986 suivie de celle de 1998 où le prix de baril du pétrole a atteind les 10 $. Par contre ces derniéres anneés, il a dépassé le seuil des 100 $ le baril. Ceci a permis aux pays producteurs de pétrole de réaliser d'importantes réserves en devises. Néanmoins, depuis la deuxieme moitié de l'année 2008, les prix ont chutés de rouveau du fait de la crise financière mondiale.

Le secteur des hydrocarbures est le promoteur de l'économie algérienne. Il représente un tiers de la production totale du pays. Il domire le secteur du commerce extérieur de 98%. Les ventes du pétrole sont faites en ALGERIE en dollars américain. Quant à ses importations, elles se font en euros ce qui lui encourent de lourdes pertes en cas de dévaluation des principales devises. C'est ce qui est arrivé eu 2014.

Les mots clés: crise, gérer la crise, le pétrole.

مقدمة :

يعتبر البترول موردا حيويا ناضبا و مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة و قوتها و هيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب و دخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، و التي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها و سيادتها.

و قد كان من الضروري إنشاء منظمة تعنى بالمصالح النفطية للدول المصدرة لهذا المورد و التي عرفت باسم"منظمة الأوبك" كجهاز محافظ على مصالح الدول المنتجة، و كذا الدول المستوردة له، ولتحديد العلاقة بين الشركات البترولية الكبرى و المنتجين لهذه المادة. لكن بعد تطور هذه العلاقة و بروز دور منظمة الأوبك في التسعير و تأثيره على ارتفاع الأسعار، ترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات على الإقتصاد العالمي، كان من بينها الصدمة النفطية المعاكسة أو كما عرفت بالصدمة النفطية الأولى سنة ١٩٨٦ التي كانت نتائجها وخيمة خصوصا على إقتصاديات الدول المنتجة للبترول. و نظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها البترول باعتباره مادة خام حيوية للبشرية و مصدر استراتيجي للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان بشكل أكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي. والجزائر باعتبارها واحدة من الدول

المنتجة للبترول، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا و مهما في بناء و إرساء قواعد اقتصادها الوطني و كذا في تمويل مشاريعها التنموية. كما أن الجزائر و منذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات مثلت صادرتها النفطية أكثر من ٩٥ بالمائة بالرغم من تركيزها على الصناعة في تلك الفترة، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت نقمة عليه و ذلك منذ الإنخفاض التدريجي لأسعار النفط مع بداية الثمانينات وصولا إلى الإنهيار التام للأسعار سنة ١٩٨٦، ما أدى إلى انهيار الإقتصاد الجزائري واختلال هيكلي مزدوج في الميزانية و ميزان المدفوعات، كما أدى هذا الإنهيار إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية، و الأهم من كل ذلك ما ترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية.

الإشكالية : ما واقع الدولة الجزائرية في ظل أوضاع إنخفاض أسعار البترول ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، نحاول في هذه المداخلة التعرض للنقاط الآتية :

١- مفهوم الأزمة و خصائصها و مراحل نشوئها.

أزمة إنخفاض أسعار الترول في الوطن العربي.

٣- أزمة إنخفاض أسعار البترول في الجزائر.

أولا : <u>مفهوم الأزمة و خصائصها و مراحل نشوئها</u> :

١- <u>مفهوم الأزمة</u> :

أ- **<u>تعريف الأزمة لغويا و اصطلاحا</u> :**

- <u>لغويا</u> : الأزمة لغويا هي الصعوبة و الشدة في الموقف.

- <u>اصطلاحا</u> :

- فهي حدوث خلل خطير و مفاجئ، كما هي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الاسوء أو الأحسن.

- كما عرفها كورال بل بأنها : " ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول ".

- و يعرفها **جون سبانير** بأنها : " موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، و هو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب ".

ب- <u>المفهوم العلمي للأزمة</u> :

تعبر الأزمة عن موقف و حالة و عملية و قضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث و تتداخل، و تتشابك معها الأسباب بالنتائج، تختلط الأمور و تتعقد و يفقد معها متخذ القرار قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها للوهلة الأولى و عند محاولته السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية.[١]

[١] أحمد الخضري محسن، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، مصر : مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، ص : ١١٥.

" فالأزمة هي لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة. أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، و قلة البيانات و المعلومات و اختلاط الأسباب بالنتائج، و تداعي كل منها بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة في ظل متصاعد عن احتمالات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة، و في الأزمة ذاتها ".[١]

و على هذا فإن الأزمة إنما تعبر عن لحظة حرجة و خطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره. و تمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، و قصور المعارف، و اختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعى أمامه الأحداث، و يلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد و ما تتمخض عنه النتائج.

على أن الأزمة بهذا المفهوم تأخذ بعدين أساسين هما :

١- بعد الرعب و الذعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية و المستقبلية، الأمر الذي تختل وحدته بالكامل.

٢- بعد الزمن : و هو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع حازم و صائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، و أحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة. و على هذا فإنه وطبقا لهذا المفهوم و انطلاقا من البعد الأول و هو تهديد الكيان الإداري بأكمله و التأثير فيه يعتبر أمرا حيويا، فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعد واقعة. و على الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث خللا في الكيان الإداري بحيث يشل حركته و يجعله عاجزا عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة – و غالبا ما يتجاوزه إلى حد بعيد – فإن ذلك هو الأزمة بعينها، فأزمة قطار الصعيد في مصر، الذي أطلقت عليه العامة "قطار الغلابة"، نسبة إلى أن عرباته كانت من الدرجة الثالثة التي اعتاد محدودوا الدخل على ركوبه، أثرت على صناعة عربات السكك الحديدية في مصر، و هددت الكيان الإداري المسؤول، بل أسقطت كلمته و حجبته عن الأضواء نظرا لوفاة آلاف الأشخاص تفحما بفعل النيران، وأن الأثر تعدى الأشخاص كأفراد، بل شمل أسر بكاملها كانوا يستعدون لقضاء عيد الأضحى لدى ذويهم.[٢]

---

[١] مرجع سبق ذكره، ص : ١١٥.

[٢] العمواسي مصطفى، أحمد زهدي، و آخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الأردن : دار الجليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩، ص : ١٥.

و هذه الأزمة قد تركت انطباعا و تساؤلات لدى شعب مصر بأكمله حول مدى أمان السفر بالقطارات مقارنة بالوسائل الأخرى و أثبت اهتمام الكيان الإداري المسؤول و خلف مشكلات كثيرة منها كيفية التعرف على الضحايا و هم مشوهين فاقدي المعالم، و كيفية استخراج شهادات وفاة لهم و كيفية تدوين بياناتهم، و مدى التيقن من أن الأقرباء الغائبين كانوا ضمن الضحايا، بجانب استفسارات أخرى كبيرة، ودفع بوسائل الإعلام المحلية و العربية أن تلقي باللوم على الكيان الإداري كله لإهماله و تحميل المسؤولين للحكومة المصرية بأكملها.

و لك أن ترى كيف استنزفت هذه الأزمة الموارد المالية و المادية التي كانت مخصصة لخدمات أخرى تحولت إلى هذه الأزمة. و للأزمة بهذا المنطق خصائص أساسية هي :

١- المفاجأة العنيفة عند انفجارها و استقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد و المؤسسات المتصلة بها.

٢- التعقد و التشابك، و التداخل و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و قوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

٣- تقصي المعلومات و عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار و وجود ما يشبه الضباب الكثيف الذي يحول دون رؤية أي الاتجاهات يسلك، و ماذا يخفيه له هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في تحمل الكيان الإداري لها.

٤- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة و التي يتضمن جانب منها ما يلي:[١]

أ – انهيار الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة وانهيار مصالحه و مكاسبه و حقوقه معها.

ب- انهيار سمعة شعبية متخذ القرار داخل الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.

ج- اشتداد جهة المواجهة واتساعها ليشمل الصراع الأزموي عناصر ذات مصالح أخرى لم تكن تجرؤ على كشف الحقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.

د – الدخول في دائرة من المجاهيل التي يصعب التنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه.

٢- خصائص الأزمة :

للأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في "الموقف الأزموي" الذي يواجهه في الكيان الإداري وأهم هذه الخصائص هي : [٢]

أ- نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية أو قطع في جسد الصراع عند نقطة معينة تخالف ما سبقها من الوضع القائم.

ب- موقف يتطلب عملا عاجلا يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.

---

[١] مرجع سبق ذكره، ص : ١٥-١٦.

[٢] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

ت- ضغوط نفسية، أو مادية أو اجتماعية أو إنسانية تتولد عن قوى ضاغطة على الكيان الإداري أو متخذ القرار.

ث- أن تقع فجأة دون توقع، أو يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جدا بما لا يسمح مباشرة باتخاذ القرار المناسب لمواجهته إثر حدوثه.

ج- أن تمثل هذه الضغوط الأزموية تهديدا مباشرا و أساسيا لمصالح الكيان الإداري و استمراريته.

ح- إنها تسبب في بداية حدوثها صدمة و درجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانات الفعل لمواجهتها.

خ- قد يصل الأمر إلى حد فقد متخذ القرار الإداري ثقته في نفسه، و تصعيد حالة الشك و الخوف لديه، ويصبح كل تصرف من جانبه موضع شك و يعرض مصالح الكيان الإداري و مصالحه هو أيضا للخطر.

د- تعرض متخذ القرار للاستهواء، و عدم القدرة على الرؤية أمام حالة انعدام التوازن و نجاح تفاعل قوى الأزمة على تجاوز خططه.

ذ- تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة في جانبها السلبي مثل القلق و التوتر وفقدان العلاقات الاجتماعية، و شيوع اللامبالاة و عدم الانتماء. أما في جانبها الإيجابي فقد يؤدي إلى شيوع التخريب و التدمير و إتلاف للموجودات المادية المتواجدة في الكيان الإداري.

ر- قلة المعلومات الصحيحة المتاحة و بالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج مكافحة الأزمات : مثل المنع و التحذير و إدارة الأزمات.

و قد أوجز أحد الباحثين هذه الخصائص في أربعة فقط، يمكن حصرها فيما يلي :

١- المفاجأة المباغتة غير المتوقعة، و التي تؤدي عادة إلى حالة من الارتباك و الشلل قد يصاحبها قدر من التوتر و الفزع مع تلاحق الأحداث و تتابعها.

٢- الخطر الداهم و المتعاظم الذي يهدد الأرواح و الممتلكات و استمرار الخدمات و عمل المرافق العامة، مما يحدث توترا و اضطرابا في المجتمع و الأجهزة الرسمية و غير الرسمية، و انتشار الشائعات التي تزيد الضغوط على مراكز اتخاذ القرارات.

٣- الضغط القوي لعنصر الزمن، و قيمة الوقت محسوبا بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف تزداد ترديا و تعقيدا.

٤- المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، مما يزيد التوتر و يجعل عملية تخطيط و تعبئة و حشد الإمكانيات معقدة و صعبة.[١]

[١] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

٣- مراحل نشوء الأزمة :

تعد دورة نشوء الأزمة كدورة حياة الكائنات الحية، تبدأ ببوادر تنبئ بأن هناك شيئا ما غير عادي سيحدث، ثم تتتابع حلقات النمو حلقة بعد الأخرى مكملة لها في تواصل إلى أن تصل إلى أقصى مدى، ثم تخبو وتتلاشى. و كظاهرة اجتماعية تمر بمراحل أساسية توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها، وظهورها، ثم مواجهتها و بدء التعامل معها.

و يرى بعض الكتاب و المفكرين أن للأزمة أربعة مراحل هي (مرحلة التحذير أو الإنذار، مرحلة نشوء الأزمة، مرحلة الانفجار، مرحلة الانحسار). و يرى آخرون أن مراحل نشوء الأزمة هي مرحلة بداية (بؤرة) الأزمة، إيجاد المناخ المحابي، و توافره، استخدام العوامل المساعدة، عدم إحساس و تغاضي عن بوادر قوى الأزمة، سيادة مظاهر التوتر و القلق، حدوث العامل المرتقب، انفجار الأزمة. فبينما ذهب رأي آخر إلى أن الأزمة تمر بخمس مراحل هي : مرحلة ميلاد الأزمة، مرحلة نمور الأزمة، مرحلة نضج الأزمة، مرحلة انحسار الأزمة، مرحلة اختفاء و تلاشي الأزمة. و مهما اختلفت الآراء و وجهات النظر بين مسميات هذه المرحلة، فإن المضمون واحد. و يمكن التعرف على مراحل نشوء الأزمة، و ذلك كما يلي :

أ- **مرحلة بؤرة الأزمة** : تتشكل بؤرة الأزمة عادة من مصدرين الأول عوامل ذاتية تنبع من الأزمة ذاتها و الثاني عوامل من البيئة المحيطة بها، بعد هذا التشكل و التفاعل يولد ضغوطا متتالية على الكيان الإداري المعني، تزداد هذه الضغوط حدة مع تصاعد قوى الأزمة، حيث يحدث خلل و اضطراب في توازن الكيان الإداري و يتأثر أداؤه، و تتضح مواطن الضعف و مكامن الخلل في الكيان ككل.

ب- **المناخ المحابي** : يقصد بالمناخ المحابي الظروف المهيأة و العوامل الإيجابية داخل الكيان الإداري التي تشجع على استفحال الضغط الأزموي. و من هذه الظروف سيادة حالات اللامبالاة، ضعف ولاء، فساد، تعارض مصالح بين العاملين، جهل و تجهيل ديكتاتورية فاسدة، اغتراب، اكتئاب.

ت- **استخدام العوامل المساعدة** : و أهمها التنظيمات غير الرسمية المؤثرة في الكيان الإداري، وسياسات الأبواب المغلقة. بعزل متخذ القرار عن الواقع التنفيذي و التقرب إليه بتقارير كاذبة مزيفة. و من هنا تكون بذور الأزمة قد انتشرت داخل الكيان الإداري، تكتسب قوة دافعة و روافد جديدة، ثم تمضي في هجومها في حراسة من القوى التي عزلت متخذ القرار عن واقع الممارسة الفعلية، و تستمر هذه القوى في تقوية نزواته و شطحاته و غرائزه.

ث- **عدم الاكتراث (استهتار) قوى ببوادر الأزمة** : و في هذه المرحلة تبدو مظاهر "التعبئة" و "الحشد الأزموي" لكن يرفض متخذ القرار مجرد التنبه لها، ويكذب ما يصله عن نشأتها لإحساسه أن كل شيء تحت السيطرة.[١]

[١] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

ج- **سيادة مظاهر التوتر و القلق** : بعد أن تكون الأزمة قد عبأت كافة العوامل و أصحاب المصالح داخل الكيان الإداري و بعد وصول حالة الاختلال أقصى مدى، يفشل متخذ القرار في استعادة التوازن فيزداد التوتر والقلق، عندئذ تتحول قوى الأزمة من وضع الترقب إلى وضع الفعل.

ح- **حدوث العامل المرتقب** : و هو بداية اشتعال فتيل الأزمة، و ربما يشتعل الفتيل دون انفجار العبوة ذاتها، وربما يشتعل مولدا انفجار للأزمة بشدة.

خ- **انفجار الأزمة** : تنفجر الأزمة بشدة مولدة طاقة ضخمة يصعب تحديد أبعادها بفعل الصدمة الهائلة التي أحدثتها، و تسود حالة من عدم التوازن، و عدم وضوح للرؤية، و تنهار معنويات متخذ القرار و يفقد القدرة على السيطرة نتيجة للقرارات العشوائية و استهوائه من جانب مستشاريه عديمي الخبرة، فتطيح الأزمة بالجميع، وتتكشف اتجاهات الأطراف المنتفعة و ينتج عن انفجار الأزمة الأثار التالية :

- شلل استراتيجية الإدارة و خططها الموضوعة مسبقا في الظروف العادية أو فقدانها لمعناها تماما أو مؤقتا تأثرا بحجم الأزمة و تأثيرها.

- من الطبيعي أن تتلقى الإدارة معلومات غزيرة عن الأزمة، و قد تؤدي كثرة المعلومات إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات صحيحة و حاسمة، و ذلك كفايتها لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت السليم.

- تواجه الإدارة توترا و اضطرابا و تنتشر الشائعات و المبالغات، مما يشكل مزيدا من الضغط، و قد يؤدي ذلك إلى تضارب قرارات الإدارة و تعارضها.

٤- نظرية الأزمة و إدارتها :

أ- **نظرية الأزمة** : ظهرت نظرية الأزمة Crisis Theory تقريبا في منتصف الستينات من خلال الدراسات التي قدمتها جامعة هارفارد عن ماهية الأزمة و كيفية مواجهتها، ثم ظهرت أدبياتها في جامعات و دول أخرى بعد ذلك. و رغم الجهود التي بذلت حول هذا المفهوم إلا أنها لم تصل بعد إلى مفهوم النظرية، حيث أن الدراسات ما زالت تجري حولها، لذلك يطلق البعض عليها نموذج الأزمة، مدخل الأزمة شأنها شأن ما يسمى بنظرية العولمة، التي تتناولها الدراسات العربية الآن بشيء من التمحيص والدراسة. و نظرية الأزمة كمفهوم وكمدخل إداري يفيد في دراسة المواقف و الأحداث المفاجئة و غير المتوقعة التي عادة ما تصاحبها ضغوط قوية إما متمثلة في قوة دفع نابعة من الموقف أو الحدث ذاته أو من عوامل مساعدة ناتجة عن البيئة المحيطة، تساعد على توجيه صناع القرار إلى أسلوب التعامل مع الأزمة و أطرافها و تداعياتها في الأوقات الصعبة والحرجة.

و تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فهي تسبق حدوث الأزمة إلى مراحل التنبؤ بها بما يشبه الاستشعار عن بعد، لضمان عملية الإنذار المبكر بوقوعها لتخفيف الضرر الناشيء عنها بأقل الخسائر الممكنة و في وقت قصير.[١]

[١] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

إذن يمكننا القول بأن نظرية الأزمة عبارة عن مجموعة من المعارف التي تدور حولها الضغوط الشديدة التي يعاني منها الفرد و الجماعة أو الإدارة أو المجتمع في المواقف و الأحداث السريعة والفجائية و غير المتوقعة.

ب- **إدارة الأزمات** : تعد إدارة الأزمات أسلوب إداري حديث نسبيا نشأ في مجال الإدارة العامة حيث مارسته الدولة و المنشآت العامة لمواجهة الظروف الطارئة و الكوارث العامة المفاجئة. و مارسته المنظمات الخاصة كأسلوب للإدارة في مواجهة الأحداث و المتغيرات غير المتوقعة و المتلاحقة لإنجاز مهام عاجلة.

و في هذا الصدد يذكر الخضيري أن مصطلح إدارة الأزمات يشير إلى كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها و الاستفادة من إيجابياتها. و لما كانت الأزمة حالة طارئة أو حدث مفاجئ يخرج عن نطاق التحكم أو السيطرة يؤدي إلى الإخلال بوتيرة العمل المعتادة بالمنظمة، أو توقفها، ويمثل تهديدا خطيرا و مباشرا بحاضرها و مستقبلها، يتطلب تحركا فوريا و سريعا يحول دون تفاقم هذه الحالة وإضعاف امكانياتها و حصرها في الحجم الذي وصلت إليه و سلب قوة دفعها. و على هذا فإن إدارة الأزمات وفق هذا عبارة عن نظام يستخدم للتعامل مع هذه الحالات أو الأحداث أو الأزمات إن صح التعبير من أجل تجنب حدوثها و التخطيط للحالات التي لا يمكن تجنبها، و التخطيط للحالات التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها و الهدف من ذلك التحكم في النتائج و التخفيف أو الحد من آثارها المدمرة. و يتكفل هذا النظام (إدارة الأزمات) باستخدام أساليب و طرق و نظم إدارية خاصة تبذل المنظمة في سبيل ابتكارها أقل التكاليف الاقتصادية الممكنة لكي تمكنها في العمل بشكل مادي في ظل ظروف غير اعتيادية.

و يضمن نظام إدارة الأزمات وفق هذا المنطلق خطة للاستجابة للأزمة، مع وجود جهاز إنذار مبكر، واستخدام الخبرات من كل أنحاء المنظمة دون أن يؤثر هذا على سير الأعمال اليومية فيها.

و إذا كانت المنظمات الإدارية تواجه ضغوط و تحديات مستمرة من القوى الداخلية و الخارجية المؤثرة على استقرارها و ربحيتها، في ظل سيادة مفاهيم و نظم جديدة مثل النظام العالمي الذي يتميز بحركته السريعة التي تفرز متغيرات و تحولات، و تصاعد قوى التغيير و تبدل الأوضاع بسرعة متناهية، مما يتطلب من المنظمات الإدارية كبيرة كانت أم صغيرة، عامة كانت أم خاصة، أو حتى على مستوى الدول اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، و وضع الآثار و المتغيرات تحت السيطرة وتوجيه سلوكها لمنفعة المنظمة، و ليس إلى إحداث الضرر بها.

و من هنا تأتي الأزمات الإدارية أشد عمقا و أقوى تأثيرا على سياسات المنظمات و تنفيذ الخطط والبرامج، خصوصا في ظل إدارة تتبع الأساليب الارتجالية و العشوائية.[١]

هذا على مستوى المنظمات، و لكن الأمر يختلف إذا استهدفت الأزمة إقليما قوميا، أو على مستوى جزء منه، فالأزمة على مستوى الدولة تصيب الكيان على المستوى الكلي، و مثل هذا النوع من الأزمات تكون

[١] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

شاملة عامة في أسبابها و نتائجها التي أفرزتها، و تداخلاتها و أبعادها المختلفة و متطلبات التصدي لها و علاجها، حيث تصيب الكيان و الأداء الاقتصادي، و النظام السياسي و الأمني الداخلي أو الخارجي، و كذلك النظام السياسي و الاجتماعي و سيادة الدولة.

و قد حدد بعض الكتاب في مجال إدارة الأزمات إلى أن النجاح في عملية إدارة الأزمة يتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها :

أ- إيجاد و تطوير نظام إداري مختص يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات و تحليلها، و إيجاد الحلول لها بالتعاون و التنسيق مع الكفاءات المختصة في كافة أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى تقويم الالتزام بأهداف المنظمة من خلال العمل على تحقيق هذه الأهداف أو السرعة في الاستجابة للظروف و التغيرات التي تحيط بالأزمات.

ب- تتطلب إدارة الأزمات تبني نظام المصفوفة التنظيمية، و بموجب هذا النظام يكون لمدير الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد عاملين من الإدارات الوظيفية الأخرى عن طريق تخصيصهم أو إعارتهم من إداراتهم. و عندما تنتهي الأزمة يعودون إلى إداراتهم الأصلية. و يعد هذا النظام ملائما لأن الأزمات المختلفة قد تكون سببها عوامل في أكثر من وحدة تنظيمية بالمنظمة و بأطراف أخرى داخلية و خارجية دولية مساعدة حتى تم تجنب الأزمة و تفكيك عناصرها الداعمة و حصر أضرارها في أضيق نطاق ممكن.

ت- العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءا مهما من التخطيط الاستراتيجي و عنصرا رئيسيا من الخطط العامة للمنظمة؛ لأن الأزمات تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية و بقاء المنظمة.

ث- ضرورة عقد البرامج التدريبية و ورش العمل في مجال إدارة الأزمات و تدريب الموظفين حول كيفية البحث عن إشارات الإنذار، و تعقبها و تحليلها، و اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث الأزمات.

ج- التأكيد على ضرورة وجود نظام فعال للإنذار المبكر في المنظمات من أجل الوقاية من الأزمات، ورفع حالات الطوارئ و الاستعداد للتعامل مع الأزمات التي لا يمكن تجنبها في حال وقوعها.

ح- استخدام نظم الخبرة الآلية في التصدي للأزمات في الإدارة المعاصرة، حيث يوجد بالحاسب الآلي برامج مثل "الخبير" و ذلك لاشتمال هذه البرامج على حقائق مستخلصة من الخبرة العملية التطبيقية من مجموعة كبيرة من الأزمات، يدخل الخبير أو المستشار المعلومات الأولية عن الأزمة المراد البحث حولها و يطلب من البرنامج إمداده بالحلول المقترحة للمشاكل التي تواجهه بالإضافة إلى قدرة هذه البرامج على توفير البيانات الفورية و المستمرة.[١]

خ- ضرورة إعداد فريق مدرب لإدارة الأزمات للعمل خلال مراحل الأزمة بحيث يتم استغلال الأزمة وتحويلها إلى فرصة إيجابية لصالح المنظمة.

[١] الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

د- العمل على إيجاد جهة مركزية مزودة بالأساليب و التجهيزات الحديثة للمعلومات لمنع الازدواجية والتضارب و التشتيت توفر المعلومات بسرعة في أثناء مواجهة الأزمة، حيث يتسم الظرف الأزموي بالاضطراب و عدم التركيز.

ثانيا : <u>أزمة إنخفاض أسعار البترول في الوطن العربي</u> :

يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق البترولية العالمية و من ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، حيث يتميز اقتصادها بالقوة نتيجة إمتلاكها للنفط.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، و أصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيته إستقرارا أو إختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة أهم المتغيرات التي تتحكم في هذا القطاع.

حانت لحظة انهيار أسعار النفط، لتجد الدول النفطية العربية نفسها أمام أخطار ليست اقتصادية فقط بل سياسية، تفرض عليها الإسراع في بناء اقتصاديات متنوعة، و تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي من منطلق تبادل المصالح لتجاوز هذه الأزمة.

و حسب خبراء، ستمتد آثار تدهور أسعار النفط إلى أبعد من المشاكل الاقتصادية، ليصل تأثيره إلى الجوانب السياسية و الصراعات في المنطقة العربية، إذ سيكون ما حدث من ثورات الربيع العربي بالنسبة لها أمرا شديد التواضع.

و ما تعيشه الدول النفطية العربية بخصوص هبوط أسعار النفط، لا يعد أزمة طارئة، و لكنها أزمة قد تطول من حيث البعد الزمني، كما سيكون لها تداعياتها التنموية و الاقتصادية على كافة دول المنطقة العربية، حسب تصريحات مسؤولين خليجيين بارزين، يؤكدون أن أزمة انخفاض أسعار النفط سوف تؤثر على التنمية في دول الخليج.

و اضطرت الدول الخليجية إلى إلغاء جزء من الدعم و رفع أسعار الوقود للحد من خسائر تدهور أسعار النفط و ارتفاع معدلات التضخم.

و لكن بالنسبة للدول المنتجة الكبرى كالجزائر يمثل الأمر كارثة حقيقية، حيث يعتمد دخل هذه الدول وبشكل كبير على عائدات الذهب الأسود، و من ثم تشهد هذه الدول توترات فى قطاع الضرائب، و على الصعيد الاجتماعى، و لذلك فإن انخفاض أسعار البترول يمثل نبأ غير سار على الإطلاق.[١]

[١] الدول العربية و انخفاض أسعار البترول، الموقع http://www.sis.gov.eg، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

و لذلك يرى "مختار ديوب" نائب الرئيس الأفريقى للبنك الدولى أن الوقت ملائم تماما لتسريع عجلة الإصلاحات، و من ناحية أخرى فإن الجدل الدائر حول أسعار البترول يمثل هزة بالنسبة للدول المنتجة المستقبلية مثل كينيا و أوغندا.

و أصبحت مسألة عدم المراهنة على عائدات البترول فقط، و مسألة استغلال موارده فى تنمية قطاعات إستراتيجية أخرى (الصناعة و الزراعة و التعليم)، أمرا له أولوية بصورة غير مسبوقة.

ثالثا : <u>أزمة إنخفاض أسعار البترول في الجزائر</u> :

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الإستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، و ما زاد هذه الأهمية تطور الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

و قد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية و العسكرية و أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون الأخرى.

و قد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للبترول عصب الحياة وأهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن و الركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا و انخفاضا.

حيث يشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. حيث اعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، و خاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية في سنة 1986، نتيجة تأثرها سلبا و إيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا و أفضت إلى حالة من عدم الإستقرار، و ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار البترول، إذ أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن أغلبها تأتي من منطقة الأورو ما يعني التصدير بعملة منخفضة و الإستيراد بعملة مرتفعة.[١]

[١] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص : "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص : ٢٠.

و في ظل ما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية أمام الأورو فإن الجزائر تواجه مشكلة تآكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات.

فلقد تميزت الفترة 1986-١٩٨٩ بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر بـ : 8.968 مليون دولار، و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته ١١.٣٠٤ مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22,26 دولار للبرميل و قد سجلت انخفاضا سنوات 1992، ١٩٩٣ حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10.838، و 10.091 مليون دولار أمريكي، و يعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة ١٩٩٠، و الذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22,26 دولار للبرميل، و لقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8.340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15,53 دولار للبرميل، لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع و استقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20,29 و 18,6 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها10.213 مليون دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12,28 دولار للبرميل).

أما الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.050 مليون دولار سنة 2009، و هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش و برامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، و المتمثل في الوصول إلى تصدير2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية و المتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية و التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ من22.031 مليون دولار سنة 2000 إلى 43.650 مليون دولار سنة 2009 و هذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات و التي انتقلت من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000إلى 61,10 دولار للبرميل سنة 2009.[١]

[١] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص : ٩٧.

و لكن بالمقابل منذ مطلع سنة 2000 توالت الأحداث السياسية و الاقتصادية أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول و تقلبات العملات، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، و التي تحاول الإدارة الأمريكية أن تجد لها حلولا، ما يجعل التخفيض أحيانا أمرا مفتعلا من صناع القرار في أمريكا.

و من جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت لدول المنطقة العربية وفرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق مثيلا لها من قبل.

و قد شكل وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 صدمة كبيرة للدول المنتجة و المصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها، في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاض حاد في قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى. و لكن الركود العالمي و تراجع النمو الاقتصادي على المستوى العالمي الحالي أدى إلى إنخفاض أسعار البترول مجددا في نهاية سنة ٢٠١٤، ليتجاوز انخفاضه مستوى ٥٤ دولارا للبرميل، و هذا بسبب انخفاض الطلب و الاستيراد عليه من قبل الدول المستوردة له، و هذا ما انعكس سلبا على الدولة الجزائرية و دفعها إلى اتخاذ سياسة التقشف.

و عليه يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار المحروقات، و بالتالي أسعار هذه الأخيرة تؤثر على الاقتصاد الوطني.

<u>أسباب إنخفاض أسعار البترول</u> :

أسباب انخفاض أسعار البترول هي أسباب هيكلية و ليست ظرفية و هي :[١]

١- تراجع الطلب على الطاقة الموجهة للاستثمار على خلفية الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) و استمرار الركود في منطقة الاتحاد الأوربي.

٢- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج اقليمها لصالح الانتاج الداخلي من كل من الغاز و الغاز الصخري (تراجعت واردات أمريكا من النفط من ٦٠ بالمائة من اجمالي استهلاكها في ٢٠٠٥ إلى ٢٠ بالمائة في ٢٠١٣ و تخطط لرقم جديد في ٢٠٢٠ هو ١٥ بالمائة).

٣- عدم احترام مجموعة أوبك لحصص التصدير حيث زاد حجم عرضها خارج الحصص إلى ٥٠٠ ألف برميل يومي (نصف مليون) مما رفع الفائض الاجمالي للدول المنتجة للنفط إلى 1,5 مليون برميل يومي.

٤- اتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الاتحاد الأوربي (مشروع ديزرتك – ٢٠٥٠) لإحلال الطاقة النظيفة محل المحروقات.

٥- توقع دخول مشروع نقل الغاز من بحر قزوين إلى الاتحاد الأوربي عبر تركيا حيز الخدمة في ٢٠١٧ و هو المشروع المعروف (ساوث سترمي، ناباكوف، نابات).

[١] أزمة إنخفاض أسعار البترول في الدولة الجزائرية، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

إذن أسباب تراجع أسعار النفط هي أسباب هيكلية (أنماط الانتاج) و لسيت ظرفية (المضاربات).

الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة إنخفاض أسعار البترول :

١- تنفيذ الإستراتيجية الجزائرية المبنية على نموذج النمو الذي تم تصميمه تحت وصاية كتابة الدولة الاستشراف و الاحصائيات سابقا، و يخص هذا النموذج الأوراق التقنية لتنويع الاقتصاد الوطني وفك الارتباط بالمحروقات من نسبة ٩٧ بالمائة حاليا في جانب الصادرات و ٥٧ بالمائة في جانب الجباية و٣٨ بالمائة في جانب الناتج الداخلي الخام إلى نسبة أقل تكون مناسبة لأهداف تنويع الاقتصاد لصالح الصناعة و الفلاحة و الاقتصاد المبني على المعرفة و الخدمات عالية المحتوى التكنولوجي و الطاقات المتجددة.[١]

٢- إطلاق خلايا اليقظة الاستراتيجية التي تم تصميمها تحت نفس الوصاية خاصة في قطاعي الطاقة والتجارة من أجل استشراف معطيات الأسواق و الأسعار.

بعيدا عن القراءات السياسية و التخمينات أمام الحكومة ٣ مشاهد رئيسية هي : [٢]

١- مشهد الترقب لاتجاه الأسواق على أمل التعافي و العودة مرة ثانية لوضعية ٨٠ دولارا للبرميل، (وهذا في رأيي مستبعد في المدى القصير أي في أقل من سنة)، في هذه ستعمد الحكومة إلى اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الانفاق الحكومي (خارج المخطط الخماسي) و الضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات و وضعية الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطي الصرف وصندوق ضبط الايرادات (يمكن اللجوء لهذه الآلية المالية و لكن بشكل ضيق).

٢- مشهد التدخل العاجل في حالة استمرار التراجع حيث ستلجأ الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الايرادات واحتياطي الصرف دون المساس بوضعية الجباية والبرنامج الخماسي للنمو (٢٠١٥ – ٢٠١٩) مع استخدام الحل المناسب للمشهد الأول.

٣- مشهد التدخل الاستراتيجي المبني على العودة لمفهوم الاستشراف و التخطيط للمدى البعيد و هنا يجب تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى : بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، تحقيق مستوى نمو بين ٥ و٧ بالمائة، تحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، اطلاق نظام وطني للحوكمة الاقتصادية من شأنه متابعة الإستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.

خاتمة :

[١] الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة إنخفاض أسعار البترول، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.

[٢] الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة إنخفاض أسعار البترول، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.

ما يمكن استنتاجه هو أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، و مادة أولية و طاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما في الأمس القريب.

لكن إذا ما بقي الإقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية، فضمان استقرار و توازن الإقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن البترول قد فشل تماما في تطوير الإقتصاد الجزائري، بل إن مساهمته تبقى كبيرة و ذلك ما يبرز بصفة خاصة في سنوات الإصلاحات و بالخصوص مع نهاية التسعينات و كذا بعد التخلص من المديونية الخارجية.

و على العموم فيما يخص وضعنا الوطني، مهما كانت الفرضيات المطروحة في الساحة الدولية، من الصعب جدا على أي خبير في المجال الطاقوي أن يثبت بين عشية وضحاها ارتفاع أو انهيار أسعار النفط لأن ذلك يندرج في إطار إستراتيجية الأمن القومي عندنا و عند الآخرين، و مهما تنوعت مصادر الطاقة يبقى النفط هو أساس كل التحولات في العالم، و على هذا الأساس حان الوقت لأن تفكر الجزائر بجدية لمرحلة ما بعد النفط من خلال تنويع صادراتها بالعملة الصعبة، من خلال العمل على تطوير القطاع الصناعي الذي يبقى ضعيفا مقارنة بباقي الدول، حيث يفترض أن يسمو في الآفاق المستقبلية إلى أكثر من ٥ بالمائة بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام، خاصة و أن إحصائيات إحدى المنظمات الأوروبية أكدت أن بلادنا تصرف مرتين أكثر لتحصل على مرتين أقل.

<u>التوصيات</u>:

بناءا على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

أ- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي، و تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة و امتصاص البطالة.

ب- يمكن تحقيق استقرار دائم للإقتصاد الجزائري و تنميته بتنويع الصادرات و الإهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة و مهمة لتحقيق نمو إقتصادي إيجابي كالقطاع السياحي و الفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، و كذا بتفعيل عملية الإستثمار وذلك حتى لا تقع كل مرة في إختلالات هيكلية جمة .

ت- استغلال البحبوحة المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة و ليس نموا اقتصاديا.

ث- البحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تكثيف الجهود و توحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

ج- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة و التي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصداقة البيئة.

ح- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة و فتح باب الإستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، و كذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر و الدول ذات الخبرة في هذا المجال.

خ- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

قائمة المراجع :

أولا: مراجع باللغة العربية:

I. الكتب :

١- أحمد الخضري محسن، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، مصر : مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣.

٢- العمواسي مصطفى، أحمد زهدي، و آخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الأردن : دار الجليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩.

II. المذكرات و الرسائل العلمية :

١- بن دخيس أم كلثوم، بن دخيس عبد الكريم، و أخرون، دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص : "مالية"، جامعة طاهري محمد "بشار"، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص : ٢٠.

٣- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص : ٩٧.

ثالثا: مواقع الانترنت :

١- الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع http://www.hrdiscussion.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.

٢- أزمة إنخفاض أسعار البترول في الدولة الجزائرية، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

٣- الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة إنخفاض أسعار البترول، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.

٤- الدول العربية و انخفاض أسعار البترول، الموقع http://www.sis.gov.eg، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.